عند تحول الدول النامية المضيفة من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية (٣٦).

١٠- دراسة(Bala Subramanyam,1996) التي هدفت إلى تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة(١٩٧٠-١٩٨٥) لعينة من (٤٦) دولة نامية، حيث تم تصنيف هذه الدول إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، الدول التي انتهجت سياسة التصدير، والمجموعة الثانية، الدول التي انتهجت سياسة إحلال الواردات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود دور ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي انتهجت سياسة التصدير بدرجة أكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة إحلال الواردات(٣٧).

١١- دراسة (Hong,1997) التي تم إجراؤها على كوريا لتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، وقد أوضحت الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية .كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإليكترونيات مما أدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات(٣٨).

١٢- دراسة (Aitken Aitken, B., Hanson, G. H. and A. E. Harrison,1997) لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية عوامل الإنتاج المحلية وبالتطبيق على العديد من الدول خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٩) إذ وجد أن الشركات حققت معدلات إنتاجية عالية في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر. بالتالي يعتبر انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، شرطا ضروريا لمدى الاستفادة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر. بعبارة أخرى يمكن القول أن القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قد استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءتها الإنتاجية، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا(٣٩).

١٣- دراسة(Bisat, A., El-Erian, M. A. and T.Helbing,1997) حول توضيح العلاقة بين النمو وكل من الاستثمار والادخار المحلين في ١٣ دولة عربية، وخلال الفترات (١٩٧٤-١٩٨٥)، و(١٩٨٦-١٩٩٦) و(١٩٧١-١٩٩٦) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج اعتمادا على نموذج دالة إنتاج Solow ، وتم التعبير عن إنتاجية عوامل الإنتاج بالمقدار الثابت في الدالة.وقد اختلفت النتائج من دولة إلى أخرى، حيث كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الإنتاجية في بعض الدول خلال الفترات الثلاث، وهي مصر وتونس فقط ، أما في الجزائر، والبحرين، ولبنان، وقطر، والسعودية، والإمارات، فكان التأثير سلبا على الإنتاجية. كما اختلف التأثير من فترة زمنية إلى أخرى في بقية الدول. ولقد بررت الدراسة، وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في كثير من الدول، بالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم تلك الدول من عوامل مثل انخفاض متوسط أعمار قوة العمل، وانخفاض التوظف بالشكل الذي انعكس على انخفاض الانتاجية (٤٠).

١٤- دراسة (Richardson,1997) التي أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول. وأبرزت هذه الدراسة أن توافر العمالة الماهرة والبيئة التكنولوجية المناسبة في الدول المضيفة، تشجع على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ينعكس في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة، على أنه يلاحظ أن تلك الآثار تختلف باختلاف خصائص الصناعة والبيئة السياسية في كل دولة مضيفة على حده (٤١).

١٥- دراسة (Borensztein , Gregorio and Lee,1998)عن كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .وقد اختبر المؤلفون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد عن طريق بيانات حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الصناعية إلى ٦٩ دولة نامية خلال العشرين سنة الماضية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التقنية، ويسهم في النمو الاقتصادي بصورة أكبر

من الاستثمار المحلي . إضافة إلى العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري، إذ ترتفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي عندما يتفاعل هذا الاستثمار مع رأس المال البشري في الدول المضيفة(٤٢).

١٦- دراسة (Shah ,1999) عن دور الاستثمارات الأجنبية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في كلٍّ من الهند وبنجلاديش خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٥)، واحتوت الدراسة على مقارنة بين مستوى الاستثمارات وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي للدولتين. وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للدولتين يسير بشكلٍ غير مرضي، وأن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثر بشكل ضئيل على التنمية الاقتصادية بسبب معاناة الدولتين من الفقر الشديد، وارتفاع كبير في تأهيل الأيدي العاملة، مع عدم كفاءة الأنشطة القيادية في الدولتين. لذلك أوصى الباحث بضرورة تطوير البنية التحتية، وتوجيه الموارد المالية والبشرية لرفع معدلات النمو، وضرورة إحداث تغيرات في سياسات الاستثمار للدولتين، ووضع قوانين تحمي البلد المستضيف للاستثمار، إضافة إلى اعتماد سياسة السوق المفتوح(٤٣).

١٧- دراسة(Thomsen,1999) التي أوضحت ، وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة هذه الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها، الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول. إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٨٢، مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل. كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري. وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من ٣٠,٥% إلى ٣٩.٦ %في ثلاث سنوات. ففي تايلاند على سبيل المثال، وصل معدل النمو إلى ٢.٦ %بين عامي ١٩٨٩، ١٩٩٢ بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها، وبصفة خاصة في المنتجات الإليكترونية، حيث أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات(٤٤).

١٨- دراسة (Agosin and Mayer ,2000) لتوضيح أثر الإحلال أو التكاملية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)، حيث تم تجزئة الفترة إلى الفترتين (١٩٧٦-١٩٨٥) و(١٩٨٦-١٩٩٦). واتضح من الدراسة، أن أثري الإحلال والتكامل اختلفا من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال وجد أنه ليس هناك أثرا في إفريقيا، خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)، على الرغم من وجود أثر تكامل خلال الفترتين(١٩٧٦-١٩٨٥) و(١٩٨٦- ١٩٩٦) .أما في آسيا فكان هناك أثر تكاملي خلال جميع الفترات السابقة. وعلى العكس من ذلك، كان الأثر إحلاليا (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سالفة الذكر(٤٥).

١٩- دراسة (منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية عام ٢٠٠١). تناولت الدراسة تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أوضحت الدراسة أن رأس المال الأجنبي يعتبر مكملا للادخار والاستثمار المحليين، وليس بديلا عنهما، وأن القدرة على استمرار عملية النمو بواسطة المدخرات الأجنبية، تعتمد على ربط عملية النمو بمعدلات استثمار وادخار محلية مرتفعة، وتكملة ذلك بالاستثمار والادخار الأجنبيين. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تفضيل الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية، لما يخلفه من روابط خلفية وأمامية بين الشركات التابعة والشركات المحلية. كما أنه من مصلحة الدول الخليجية اختيار نوعيات الاستثمار الأجنبي المباشر، القادر على خلق وفورات خارجية لبقية القطاعات الاقتصادية(٤٦).

٢٠- دراسة (أميرة محمد، ، ٢٠٠٥) توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدًا وله دور أساسي في تنمية اقتصادات الدول النامية وذلك من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أن هذه الشركات قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليًا .وأوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الأشكال شيوعًا في الدول النامية، فعن طريقه يشارك المستثمر المحلي – الخاص أو الحكومي أو الاثنين معًا –المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على

أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة. وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادره وخلافه، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. وترى الدراسة أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والممول الرئيس، حيث إن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيًا من مركزها الرئيس في الوطن الأم(٤٧).

٢١- دراسة (Marouan Alaya ,2006) التي شملت دول جنوب المتوسط. حيث قام الباحث بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠١) مستعملا نموذج خاص بالنمو الداخلي، وتطرق إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى مساهمة هذا الأخير في زيادة معدلات العوامل المشكلة للنمو الاقتصادي .وتوصل الباحث إلى نتائج متباينة، حيث أكد أن انخفاض قيمة العملة في دول :مصر، تونس، المغرب، تركيا، الجزائر كان لغرض تحسين تنافسية مواردها ومنتجاتها الموجهة نحو التصدير وبالتالي محاولة إنعاش قطاع الصادرات ومن ثم رفع معدل نمو قطاع التجارة. إضافة إلى ذلك فقد أعطى النموذج نتائج موجبة ومعنوية لكل من المغرب، تونس، تركيا بالنسبة للمحددات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وهي رأس المال والعمل. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سلك سلوكا سلبيا على النمو الاقتصادي باعتباره مثبطا للاستثمار المحلي في تلك الدول والذي أدى إلى إزاحة الاستثمار المحلي نظرا لضعف التكنولوجيا المستعملة فيه، وبالتالي أدى إلى محدوديته وعدم فعاليته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعدم استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول خلال فترات مختلفة. أما بالنسبة للجزائر ومصر فإن العوامل التي تفسر زيادة معدلات النمو الاقتصادي تمثلت في الصادرات والاستثمار المحلي مما انعكس بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي. أما الاستثمارات الأجنبية فلها مؤشر موجب وترتكز في قطاع المحروقات(٤٨).

المبحث الرابع :الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي (السياسات والحوافز-الواقع -الأهمية- المجالات)

أولا:سياسات وحوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الإجراءات الجوهرية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. ومن بين هذه الإجراءات، تحرير دخول المستثمرين، و منحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية. فضلا عن تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة. فالتملك الكامل بنسبة ١٠٠ % للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكنًا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى" القائمة السلبية ". كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة .فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام ٢٠٠٤ . كذلك الحال، قامت السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار في خدمات الكمبيوتر. وفيما يلى توضيح للسياسات والإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها:-

١- المملكة العربية السعودية.

أقرت المملكة العربية السعودية في أبريل عام ٢٠٠٠ القانون الجديد بشأن الاستثمار الأجنبي، وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار التي تشرف على المسائل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي في المملكة . وبهدف تسهيل القواعد التنظيمية التي تحكم الاستثمار الأجنبي، تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المملكة، وتم تحقيق إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها تقليص الفترة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من ثلاثة أيام إلى ٢٤ ساعة لإصدار تأشيرات الزيارة لأغراض الأعمال التجارية وإلى ٧ أيام لإجراءات الحصول على الأيدي العاملة، وإلى يومين لإجراءات تسجيل المشروعات لدى مصلحة الزكاة وإلى شهرين لإجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة مدد الإعفاءات الجمركية (المواد الخام سنتين،

والآلات والمعدات ثلاث سنوات)، وتحديد فترات إجراءات الاعتراضات الضريبية بحوالي سنة ونصف السنة. كما تم التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لتنفيذ وإدخال الربط الإلكتروني بين ممثلي الجهات الحكومية في مراكز الخدمة الشاملة وجهاتهم الأصلية لتسهيل إنجاز المعاملات إلكترونياً.

وقد سمحت المملكة ب ١٠٠ % ملكية أجنبية في أكثر القطاعات(الغاز، توليد الطاقة، تحلية المياه، والبتروكيماويات).تخفيض ضريبة الدخل للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من ٤٥ % إلى٣٠%. وسمح لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم، ماعدا في المدينتين المقدستين مكة والمدينة المنورة .

٢-الإمارات العربية المتحدة

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين باتخاذ عدد من الخطوات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي أكتوبر عام ٢٠٠١ افتتحت دبي مدخلا إلكترونياً إلى الحكومة، وقد أتاح هذا المدخل للناس فرصة الوصول إلى عدد من الخدمات الإلكترونية بما فيها استئجار المكاتب، وتقديم الطلبات للحصول على الخدمات الحكومية، وتصاريح التجارة، وتأشيرات السفر . ويقدم موقع برنامج دبي الخاص بالحكومة الإلكترونية ٦٠٠ خدمة إلكترونية من حوالي ٢٥ وزارة .ويقيناً فإن تنفيذ الخدمات الحكومية إلكترونياً يعود بأثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي، وقد ساعد بالفعل المستثمرين الموجودين فيها على اختصار الوقت وزيادة الكفاءة. ومن المبادرات الأخرى أيضاً مدينة دبي للإعلام التي بدأت عملها في مطلع عام ٢٠٠١ بوصفها ملتقى للنشاط الإعلامي في المنطقة، حيث استضافت أكثر من ١٠٠٠شركة في عام٢٠٠٤ تعمل في مجالات ،التسويق الإعلامي، الإنتاج، الطباعة، النشر الطباعي والإلكتروني، إنتاج وتوزيع الأفلام، الإنتاج التلفزيوني والإذاعي، وآلات الأخبار والقنوات الفضائية، تسجيل الموسيقى، الترفيه والتسلية .وأصبحت الشركات التي تعمل في هذه المدينة الإعلامية تتمتع بمزايا تجارية فريدة منها ملكية العمل بنسبة ١٠٠ في المائة، وضمان الإعفاء لمدة ٥٠ سنة من الضرائب الشخصية وضرائب الدخل وضرائب الشركات.

كما شهدت دبي خلال عام ٢٠٠٥ تطوير نظام الوظائف العامة لمنح الوزارات صلاحيات إتمام إجراءات العاملين فيها، واتخذت عدة إجراءات لدعم حوكمة الشركات ومنها قيام مركز دبي المالي العالمي بإنشاء معهد حوكمة الشركات،

وتوقيع سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم لضمان مراقبة المعايير الدولية للتدقيق مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة، وأصدرت بورصة دبي المالية العالمية قائمة بالقوانين الخاصة بالشركات من أجل إدراج سنداتها ضمن البورصة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دولة الإمارات قد أعلنت عدة مناطق تجارية حرة جديدة بقصد جعل الإمارات مركزا أعالميا للتجارةِ في السبيكةِ الذهبيةِ والبحث وتطوير التقنية، والفعاليات المالية. وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في المشاريع العقارية.

٣- قطر:

شهدت دولة قطر خلال الفترة المنصرمة تطورات كبيرة لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار، ففي عام ٢٠٠٠ صدر القانون رقم ١٣ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي الذي تضمن حوافز تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب، منها تخصيص الأرض اللازمة للمستثمر الأجنبي لإقامة مشروعه عن طريق الإيجار لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، وإعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع الاستثماري، وإعفاء الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشروع من الجمارك، وإعفاء المواد الأولية والنصف مصنعة التي لا تتوافر في الأسواق المحلية من الجمارك .كما أصدرت الدولة القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق الحرة الاستثمارية الذي يهدف إلى إدارة وتطوير المناطق الحرة الاستثمارية وتشجيع وجذب الاستثمارات في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا والإنتاج والتصدير وغيرها.

ويشكل إنشاء مركز قطر للمال في عام ٢٠٠٥ خطوة مهمة نحو جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يهدف المركز إلى جذب مؤسسات الخدمات المالية الدولية وكبرى الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن المركز يتيح للشركات العاملة فيه نقل أرباحها إلى موطنها، ويتيح أيضاً حق التملك بنسبة ١٠٠ في المائة في الزراعةِ، الصناعة، الصحة، التعليم، و السياحة، وإعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات.

٤- مملكة البحرين.

خففت مملكة البحرين القواعدُ على الشركاتِ الغير خليجية لامتلاك المباني وتأجير الأراضي. كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءاتِ والتراخيص ؛

وزيادة الملكية الأجنبية من ٤٩ % إلى ١٠٠ % من الأعمال التجارية إجمالا في بعض القطاعات الأساسية. ومثال على ذلك قطاع النفط والألمنيوم. ويتولى مجلس التنمية الاقتصادية مسؤولية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، وتركز السياسة التي يتبعها في هذا الشأن على ستة قطاعات، هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة والرعاية الصحية والخدمات الصحية والتعليمية وصناعات المراحل التصنيعية الأخيرة.

كما تم إنشاء جهة واحدة لإنهاء معاملات المستثمرين . ورغم أن قانون العمل يقضي بأن يكون ٢٥ في المائة من العاملين في أي شركة من أبناء البحرين، غير أنه من الممكن للشركات الأجنبية أن تحصل على إعفاء من هذا القانون من خلال مجلس التنمية الاقتصادية، وأن تستخدم ١٠٠ في المائة من القوى العاملة الأجنبية إذا كان المشروع يتطلب مهارات وكفاءات غير متاحة في البحرين.

٥- سلطنة عمان.

سمحت سلطنة عمان ب ١٠٠ % ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات، و تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل بين الشركاتِ العُمانية والأجنبية وذلك برفع النسبة الموحدة للشركات العمانية من ٧.٥% إلى ١٢ % وتخفض النسبة للشركات الأجنبية من ١٥ %الى٥ % . كما تم إعادة تعريف الشركة الأجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها ٧٠ % ملكية أجنبية بدلا من النسبة الحالية (٤٩%) . و أعطت الحكومة العمانية اهتماماً متميزاً بالاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتأثيره في نقل التكنولوجيا وفي التنوع الاقتصادي، كما بدأت برنامجاً للخصخصة في عام ١٩٩٦ ، واستمر البرنامج إلى نهاية عام ٢٠٠١ ، وكان الغرض منه اجتذاب الاستثمار الأجنبي،كما أقامت حديقة لتكنولوجيا المعلومات لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطوير البرمجيات مع التركيز على إنشاء حاضنات للتكنولوجيا.

وفي عام ٢٠٠١ سمحت حكومة عمان بأن يشارك الأجانب بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة، أي أنها رفعت الحد الأقصى السابق (٤٩ %) الذي كان مفروضاً بموجب قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم١٠٢ /٩٤ بعد تعديله. واعتباراً من ١ يناير عام ٢٠٠١ أصبح مسموحاً للمكاتب التي تمثل الشركات الأجنبية بأن

يكون لها وجود تجاري في الدولة، وزاد عدد الأنشطة المفتوحة في الوقت الحاضر أمام الاستثمار الأجنبي. كما أشارت الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥) إلى تعديل قانون الاستثمار الأجنبي لزيادة تملك الأجانب للمشروعات، وتعديل قانون الضرائب لإزالة التمييز ضد المستثمر الأجنبي، وتعديل قانون الأراضي بما يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والمباني ،والسماح بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالميةِ،وبدأ ذالك عام ٢٠٠٣ بقطاع تقنية المعلومات. وتيسير الإجراءات على المستثمرين بتطبيق نظام المحطة الواحدة لتعامل المستثمر مع الجهات الحكومية المختلفة المعنية بالاستثمار وترخيص الأعمال، وتدعيم المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بالقدرات البشرية والتمويل اللازم.

٦- الكويت.

تمثلت أهم الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الكويت بإجازة قانون يسمح للأجانب بتملك الشركات فى الكويت بنسبة ١٠٠ في المائة، وخفض الضرائب على الشركات من ٥٥ في المائة إلى ٢٥ في المائة، وإنشاء مكتب استثمار رأس المال الذي يختص بالتعامل مع طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما قامت الدولة بتنفيذ مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في مجال الاستثمار الأجنبي.

ثانيا:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

تهتم دول مجلس التعاون الخليجي باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنويع مصادر الدخل لأجل عدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل وخلق مصادر أخرى تساهم في زيادة الناتج المحلي ومنها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة من خلال زيادة الصادرات وتنويعها واحلال الواردات وتوظيف العمالة ونقل التكنولوجيا الجديدة، والخبرات الإدارية وتأهيل العمالة،فضلا عن تطوير البنية الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى دول الخليج العربي من كل من: الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – اليابان – الصين – ألمانيا – المملكة المتحدة – هولندا – كندا – سويسرا. ويذهب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي إلى أنشطة تكرير البترول،وتوليد الكهرباء،وتحلية المياه، وصناعة المنتجات الكيماوية، وصناعة التعدين والبترول والغاز، وتقنية المعلومات والبرمجيات،وصناعة الورق والطباعة،وصناعة مواد البناء،والنقل والاتصالات،والخدمات المالية،وغيرها. وفي النقطة رابعا من هذا المبحث سوف يتم

بالتفصيل تناول الأنشطة التي يذهب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي.

وبالنظر إلى واقع الاستثمار في دول الخليج العربي،يتضح أنه منذ عام ١٩٨٠ اتخذ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة منحنى تصاعدياً في دول مجلس التعاون الخليجي (كما يبين ذلك الجدول رقم١)، ومن بين هذه الدول نجحت المملكة العربية السعودية في استقطاب أعلى حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها دولة الإمارات، حيث زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية من١٧.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٩ مليار دولار عام ٢٠١٠، بمعدل٩٠٩% ، في حين زاد حجم هذه الاستثمارات في دولة الإمارات من ٠.٤مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٧٩.٦ مليار دولار عام٢٠١٠ ،بمعدل ١٩٩٠٠%.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى كانت منخفضة بالمقارنة بالاستثمارات التي تدفقت على السعودية والإمارات، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجل ارتفاعاً حاداً خاصة في البحرين وقطر بالنظر إلى انهما أصغر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان ، ففي الفترة مابين عامي(٢٠٠٠-٢٠١٠) زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين ، حيث قفز من ٥,٩ مليار دولار عام٢٠٠٠ إلى ١٥.٦مليار دولار عام٢٠١٠.بمعدل٢٦٤% ،.كما شهدت قطر زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث حققت ارتفاعاً من ١,٩ مليار دولار عام٢٠٠٠ إلى ٢٩.١ مليار دولار عام٢٠١٠،بمعدل ١٥٣٢%،.كذلك زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت من ٦٠٨مليون دولار عام٢٠٠٠ إلى ١.١ مليار دولار عام٢٠١٠،بمعدل١٨١%، وفي سلطنة عمان زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢,٥مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٤.٥ مليار دولار عام٢٠١٠ ، بمعدل ٥٨٠%،

جدول رقم (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠-٢٠١٠)بالمليون دولار أمريكى

الدولة / السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
٢٠٠٠	٥.٩٠٦	٦٠٨	٢.٥٠٦	١.٩١٢	١٧.٥٧٧	١.٠٦١
٢٠٠١	٥.٩٨٦	٤٢٩	٢.٥١٢	٢.٢٠٧	١٧.٢٨١	٢.٢٤٦
٢٠٠٢	٦.٢٠٣	٤٤٤	١.٨٧٤	٢.٨٣١	١٧.٧٣٤	٣.٥٥٢
٢٠٠٣	٦.٧٢٠	٣٨٤	٢.٤١٧	٣.٤٥٦	١٨.٥١٢	٧.٨٠٨
٢٠٠٤	٧.٣٥٤	٤٠٨	٢.٤٦٠	٤.٦٥٥	٢٠.٤٥٤	١٧.٨١٢
٢٠٠٥	٨.٢٧٦	٦٦٢	٣.٩٥٩	٧.١٥٥	٣٣.٥٣٥	٢٨.٧٢٧
٢٠٠٦	١١.١٩١	٧٧٣	٥.٥٠٣	١٠.٦٥٥	٥٠.٦٥٩	٤١.٥٣٣
٢٠٠٧	١٢.٩٤٧	٩٣٢	٨.٧٧٨	١٥.٣٥٥	٧٣.٤٨٠	٥٥.٧٢٠
٢٠٠٨	١٤.٧٤١	٨٧٤	١١.٠٩٢	١٩.٤٦٢	١١١.٦٣١	٦٩.٤٢٠
٢٠٠٩	١٤.٩٩٨	٩٨٦	١٣.٢٦٨	٢٨.١٨٤	١٤٧.١٤٥	٧٣.٤٢٢
٢٠١٠	١٥.٦١٢	١.١٢١	١٤.٥٢٣	٢٩.١٢٣	١٥٩.٢٨٧	٧٩.٦٥٤

Source: UNCTAD, World Investment Report2004, 2006, 2010

جدول رقم(٢): الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون (بالمليون دولار)خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠).

	العالم	إجمالي الدول النامية	إجمالي دول مجلس التعاون	إجمالي دول مجلس التعاون كنسبة من إجمالي العالم %	إجمالي دول مجلس التعاون كنسبة من إجمالي الدول النامية %
٢٠٠٠	١.٣٨٧.٩٣٥	٢٥٢.٤٥٩	٣٨.٥٧٠	%٢.٨	%١٥.٣
٢٠٠١	٨١٧.٥٧٤	٢١٩.٧٢١	٣٠.٦٦١	%٣.٨	%١٣.٩
٢٠٠٢	٧١٦.١٢٨	١٧٦.٠٦٣	٣٢.٦٣٨	%٤.٦	%١٨.٥
٢٠٠٣	٥٦٥.٧٣٩	١٨٣.٩١٢	٣٩.٢٩٧	%٦.٩	%٢١.٤
٢٠٠٤	٧٣٢.٣٩٧	٢٩١.٩١٩	٥٣.١٤٣	%٧.٣	%١٨.٢
٢٠٠٥	٩٨٥.٧٩٦	٣٣٠.١٣٠	٨٢.٣١٤	%٨.٤	%٢٤.٩
٢٠٠٦	١.٤٥٩.١٣٣	٤٣٤.٣٦٦	١٢٠.٣١٤	%٨.٢	%٢٧.٧
٢٠٠٧	٢.٠٩٩.٩٧٣	٥٦٤.٩٣٠	١٦٧.٢١٢	%٧.٩	%٢٩.٦
٢٠٠٨	١.٧٧٠.٨٧٣	٦٣٠.٠١٣	٢٢٧.٢٢٠	%١٢.٨	%٣٦
٢٠٠٩	١.١١٤.١٨٩	٤٧٨.٣٤٩	٢٧٨.٠٠٣	%٢٤.٩	%٥٨
٢٠١٠	١.١٦٩.٩٤١	٥٨٤.٠١٩	٢٩٩.٣٢٠	%٢٥.٦	%٥١.٣

Source: UNCTAD, World Investment Report2004, 2006, , 2010

ويوضح الجدول رقم(٢) الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠) و الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث زاد تدفق هذا الاستثمار من ٣٨.٦مليار دولار عام٢٠٠٠الى٢٩٩.٣ملياردولارعام٢٠١٠ بزيادة قدرها٢٦١مليار دولار،وبمتوسط سنوي قدره٢٣.٧ مليار دولار خلال الفترة المذكورة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون كنسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم من٢.٨% عام٢٠٠٠الى٢٥.٦% عام٢٠١٠. وكنسبة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الدول النامية،فقد زاد نصيب دول مجلس التعاون من ١٥.٣% عام٢٠٠٠ الى٥١.٣% عام٢٠١٠.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

١- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي،وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد الدولة المضيفة لهذا الاستثمار. وفي هذا الصدد تشير بيانات الجدول رقم(٣)إلى أن أكبر المساهمات تحققت في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة،وهي دول في مجملها غير مصدرة رئيسة للنفط، حيث تعدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الناتج المحلي الإجمالي ٤٥ % لعام ٢٠١٠ في مملكة البحرين و ٣٦ % في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث توجد إمارة دبي.وبلغت هذه النسبة ٤٩.١% عام ٢٠١٠ في المملكة العربية السعودية،٢٧% في سلطنة عمان ،١١.١% في قطر،٠.٣% في الكويت في نفس العام.

الجدول رقم(٣): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي(٢٠٠٠-٢٠١٠).

الدولة / السنة	البحرين	الكويت	قطر	عمان	السعودية	الإمارات
٢٠٠٠	٧٤.١	١.٦	١٠.٨	١٣	١٣.٨	١.٥
٢٠٠١	٧٣.٢	١.٤	١١.٥	١٢.٥	٨.٥	٣.١
٢٠٠٢	٧٣.٧	١.٣	١٦.٣	١٢.٩	١٣.٥	٤.٣
٢٠٠٣	٧٢.٤	١.٢	١٦	١٢.٦	١٢.١	٤.٤
٢٠٠٤	٦٨.١	٠.٧	١٦.٩	١١.٢	١١.٨	١٩.٥
٢٠٠٥	٦٤.١	٠.٩	١٦.٢	١٣.٣	٨.٥	٢١.١
٢٠٠٦	٥٤.٣	٠.٦	٨.٩	١٢.٧	١٧.١	٢٣.٣
٢٠٠٧	٦٥.٩	٠.٨	١٠.٧	١٤.٧	٢٠.٢	٢٥.٥
٢٠٠٨	٤٩.٦	٠.٦	٢١.٦	٢٢.٨	٢٤.٤	٢٦.٧
٢٠٠٩	٣٩.٥	٠.٥	١٠.١٤	٢٥.٣	٤٣.٩	٣٠.٦
٢٠١٠	٤٥.٢	٠.٣	١١.١	٢٧.٠	٤٩.١	٣٦.٤

Source: UNCTAD, World Investment Report2004, 2006 , 2010

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت

يوضح الجدول رقم (٤) التدفقات السنوية الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون كنسبة منوية من تكوين إجمالي رأس المال الثابت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠). ويتضح من الجدول المذكور أن نسبة التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام ٢٠١٠ بلغت ٦٩.٨% بالنسبة للسعودية،٤٥.٢% للبحرين، ٣٥.٤% لسلطنة عمان، ٢٦.١% لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٢.١ % لقطر، ٠.٩٤% للكويت.

ويتضح من الجدول أيضا أنه خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٣) تفوقت كل من البحرين وقطر على باقي دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليهما،وفي خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٠) استمر تفوق البحرين ،تليها السعودية ،ثم الإمارات ، ثم قطر،ثم عمان، وأخيرا الكويت في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

الجدول رقم(٤): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي(٢٠٠٠-٢٠١٠)

الدولة / السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
٢٠٠٠	٣٣.٨	٥-	٠.٧	٧.٣	٥.٧-	٣.٩-
٢٠٠١	٧.٧	٠.٢	٣.٣	٧.٦	٠.١	٩.١
٢٠٠٢	٢٣	٢.٢	٠.٩	١٩.٧	١.٩-	٦.٥
٢٠٠٣	٥٠.٤	١.٠-	٥.٥	١١.٤	٠.٦	٣.٧
٢٠٠٤	٣٦.٤	٠.٣	٤.٣	١٨.١	٤.٥	٣٧.٨
٢٠٠٥	٤٢	١.٧	١٤.٧	٩.١	٩.١	٣٨.٦
٢٠٠٦	٩٢.٢	٠.٨	١٨.٩	١٩.٢	٢٩.٤	٣٨.٩
٢٠٠٧	٤٤.٧	٠.٥	٢٤.٦	٢٤.٢	٣١.٨	٣٧.٢
٢٠٠٨	٣٥.٦	٠.٢	١٧.٧	٢٥.٦	٤٦.١	٢٤.٩
٢٠٠٩	٣٩.٥	٠.٥١	١٩.٤	١٧.١٥	٦٣.٥	٢٢.٨
٢٠١٠	٤٥.٢	٠.٩٤	٣٥.٤	٢٢.١	٦٩.٨	٢٦.١

Source: UNCTAD, World Investment Report2004, 2006, 2010

ومما سبق يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر

الذي يوحي بأن للاستثمار الأجنبي أثر إيجابى على معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

إن تشابه اقتصادات هذه الدول يجعل الفائدة من الاستثمار الأجنبي المباشر و المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية من حيث حسابات التكلفة والمنفعة، أي أن معظم اقتصادات هذه الدول يعتمد بشكل كبير على عوائد النفط حيث إن معظم الاستثمارات تنصب في هذا القطاع ومعظم المشاريع المشتركة تركز على الجوانب الاستهلاكية، لذا فإن العوائد التنافسية غير واردة وتنويع الاقتصادات أيضا ضعيفة، حيث نلاحظ تمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ثلاث دول (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) في قطاع الطاقة والبترول والغاز وذلك بنسبة ٥٤ %و٤٨.٥ % و ٤٧ % على التوالي، والقطاع الثاني من حيث تمركز الاستثمارات هو قطاع الخدمات وبالأخص الخدمات المالية والذي يستوعب حوالي ٧٢ % من الاستثمارات في مملكة البحرين والتي لا تتمتع بموارد نفطية عالية. كما أن تبعية دول المجلس اقتصاديا للعالم الخارجي لا تجعل من كل الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون ذات قيمة اقتصادية، لأن هذه الدول تستورد معظم ما تحتاجه من العالم الخارجي وليس لديها منتجات تعتمد فيها بعضها على بعض.وفيما يلي توضيح للاستثمار الأجنبي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي حسب نوع الأنشطة الاقتصادية:-

١-المملكة العربية السعودية: صناعات وطاقة(٥٤%)،وأخرى: عقود، تجارة الجملة والتجزئة، مطاعم وفنادق، مواصلات واتصالات، خدمات مالية، عقارات ، تأجير وخدمات الأعمال و تشمل :التعليم ، التدريب، الصحة، خدمات اجتماعية وعقود مؤقتة.

٢-الإمارات العربية المتحدة: تنجيم وطاقة، صناعات تحويلية، تزويد ماء وكهرباء (٤٨%)، وأخرى: تجارة الجملة والتجزئة، مطاعم وفنادق، الاتصالات، صيانة

محركات ،بضائع، مواصلات، تخزين، الوساطة المالية عقارات والمشاريع التجارية، الصحة والتعليم، الإنشاءات.

٣- سلطنة عمان: البترول والغاز والصناعة(٤٧%+٣٣%)، وأخرى: التجارة (جملة وتجزئة)، خدمات مالية وبنكية،مطاعم وفنادق، عقارات وإنشاءات ومنافع أخرى.

٤- مملكة البحرين: صناعات، وأخرى: تجارة، مطاعم وفنادق، مواصلات ، مخزون واتصالات، خدمات مالية ، بنوك وتامين(٧٢%).

ويوضح الجدول رقم(٥) عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٠).

الجدول رقم(٥): عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٠).

السنة / الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الكويت	١٤	١٥	١٤	٤٦	٢٧	٧٦	١٢
قطر	٣	١٢	٩	٢٠	١١	٥٠	٥
البحرين	٢	٥	٣	١١	١٢	٣٣	٨
السعودية	١٤	٢٠	٢٠	٥٨	٥١	٥٦	١١
الإمارات	٤٩	٤١	١٠٣	٢١٠	١٣٩	٢٦٣	٥١
عمان	١	١	--	--	٤	٦	٢
الإجمالي	٨٣	٩٤	١٤٩	٣٤٥	٢٤٤	٤٨٤	٨٩

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي

يتضح من الجدول رقم (٥) أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر،تليها المملكة العربية السعودية،ثم الكويت،ثم قطر، ثم البحرين، وأخيرا سلطنة عمان، وذلك خلال الفترة الزمنية(٢٠٠٤-٢٠١٠).

المبحث الخامس :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، وتقاس الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، بما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية غالبًا ما تكون سنة .وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي سيتم الإشارة بشكل مختصر لوجهتي نظر المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة والتي سبق تناولهما بالتفصيل في المبحث الثالث من هذه الدراسة- عن هذا الاستثمار. فوجهة نظر المدرسة التقليدية ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية وتحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية، إلى جانب خنق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي . أما ما يتعلق بوجهة نظر المدرسة الحديثة، فإنها ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في الدول النامية، بسبب قدرته على التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق قدرة منافسيه المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة ومن ثم تعزيزها لإمكانات النمو في هذه الدول. وبنا ء على ما تقدم سيتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي حيث إنه يمثل حصيلة النشاط الاقتصادي، وتكتسب دراسة مكوناته ومعدلات نموه مكانه بارزة في الدراسات الاقتصادية لكونه أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

النموذج القياسي: -

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) تم استخدام النموذج الإحصائي التالي: -

$$y = \alpha + \beta 1^* F + \beta 2^* F^2 + \beta 3^* F^3 + \varepsilon$$

حيث أن:-

y - معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي(المتغير التابع)،ε - ثابت،F^3 و F^2

وF =معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر(المتغير المستقل)والذي يفسر التغير في المتغير التابع.

B^{1*}, B^{2*}, B^{3*} = معاملات المتغير المستقل

ε = البواقي (أي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على معدل النمو الحقيقي)

نتائج التقدير الإحصائي (القياسي):-

اعتمادا على بيانات الجدول رقم(٦)، وباستخدام البرامج الجاهزة على الحاسب الآلي (برنامج الحزم الإحصائية SPSS) ، تم تطبيق عدد لا بأس به من نماذج الانحدار المختلفة لدراسة العلاقة المعنية، وبإجراء خطوات التحليل الإحصائي والمفاضلة بين عدة نماذج (الانحدار الخطي الآسي، التربيعي ،التكعيبي، المركب، العكسي، اللوغاريتمي)، تبين أن أفضل نموذج هو النموذج التكعيبي بناء على قيمة معامل التحديد حيث أعطى هذا النموذج أعلى قيمة .

الجدول رقم(٦): معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر F	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي y
٢٠٠٠	٩.٧	٨.٠
٢٠٠١	٨.٣	٣.٤
٢٠٠٢	٦.٤	٧.٨
٢٠٠٣	٢٠.٤	٨.٩
٢٠٠٤	٣٥.٢	٧.٧
٢٠٠٥	٥٤.٩	٧.٣
٢٠٠٦	٤٦.٢	٥.٩
٢٠٠٧	٣٨.٩	٤.٨
٢٠٠٨	٣٥.٩	٧.٩
٢٠٠٩	٢٢.٣	٧.٩
٢٠١٠	٧.٧	٧.٣

المصدر: - الجدول رقم(٢)من هذه الدراسه

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا):تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٦-٢٠٠٧،٢٠٠٧-٢٠٠٨،٢٠٠٨ - ٢٠٠٩،٢٠٠٩-٢٠١٠

وتسجل الجداول التالية نتائج تقدير النموذج والتي تشير إلى أن النموذج ليس له دلالة إحصائية (غير معنوي) عند مستوى معنوية١% وأن هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذه العلاقة علاقة ضعيفة ويوضحها قيمة معامل الارتباط (٠.٦١٩)، مما يعني أن درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة. ويؤكد ذلك قيمة معامل التحديد٠.٣٨٤وهي قيمة ضعيفة تدل على أن ٠.٣٨ من معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس يرجع إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأن٠.٦٢من معدل النمو في هذه الدول يسببها العوامل الأخرى مثل الاستثمار المحلي،ومعدل نمو العمل،ومعدل نمو الإنفاق الحكومي،ومعدل نمو الانفتاح الاقتصادي،وإجمالي تكوين رأس المال إلى الدخل، والصادرات،وغيرها.

ويمكن تفسير ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج إلى ضعف تفاعل هذه الدول مع هذا الاستثمار،وعدم تهيئة المناخ الاستثماري فيها بالشكل المطلوب.ذلك أن هذا الاستثمار يحتاج إلى تحسين البنية الأساسية،وتبسيط القوانين والتشريعات،وتقوية واستقرار الاقتصاد الكلي،وإنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات استثمارية أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.619	.384	.120	16.365

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1166.958	3	388.986	1.453	.307
Residual	1874.628	7	267.804		
Total	3041.585	10			

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
F	200.454	139.977	18.728	1.432	.195
F ** 2	-29.854-	23.307	-34.235-	-1.281-	.241
F ** 3	1.398	1.245	15.663	1.123	.299
(Constant)	-386.738-	264.978		-1.460-	.188

ويؤكد نتائج التحليل الإحصائي السابقة شكل الانتشار التالي حيث لا يوجد اتجاه منتظم يرصد زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠).

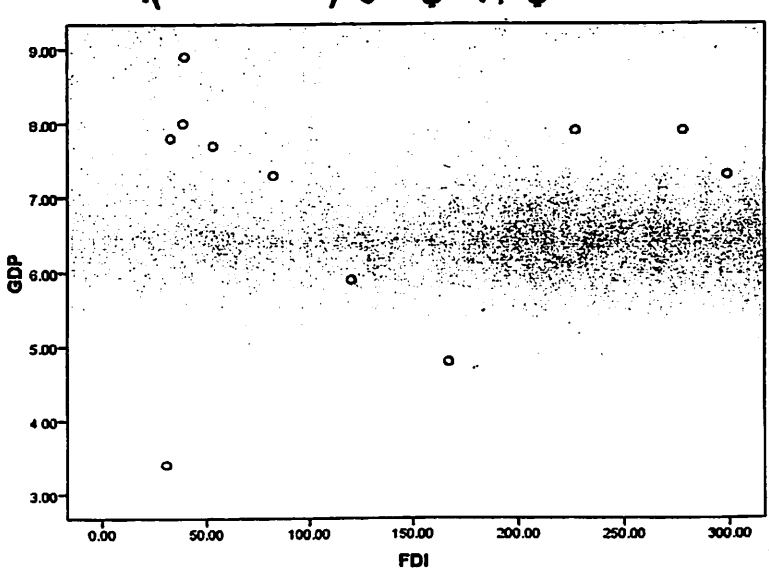

الخاتمة:-

تعرض هذا البحث لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠)واتضح من خلاله أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه ،و خاصة بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة في ظل النظام الرأسمالي، وتغيير الفكرة السائدة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية . وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الدول النامية والتي أدت بها إلى تبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وقدرات إدارية عالية، فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال. وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا هذا الاستثمار وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المتدفق اليها، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها.

واتضح من خلال هذا البحث أيضا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة كان ضعيفا ولا يتناسب مع طموحات هذه الدول.الأمر الذي يرجع إما إلى عدم السعي الجدي من جانب هذه الدول من أجل الحصول على هذا الاستثمار، أو إلى وفرة مصادر التمويل المحلية ،أو إلى عدم تهيئة مناخ الاستثمار في هذه الدول.والراجح أن وفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل عوائد النفط جعل هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية.

ويمكن القول أنه إذا رغبت دول مجلس التعاون في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إليها وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية بها، فإن الأمر يتطلب:-

١- تحسين البنى التحتية، والقضاء على المعوقات الإجرائية،وتبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع .

٢ – الالتزام بسياسية واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية،لتفادي التذبذبات الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي.

٣ -دعم الاتجاه إلى الإسراع بتنفيذ بعض الإجراءات المنتظر أن يكون لها مردود إيجابي كبير على مناخ الاستثمار في هذه الدول ومن بينها توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول الرئيسة المصدرة للاستثمارات الأجنبية. وتوحيد التشريعات الضريبية الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

٤ -تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية. إضافة إلى تشجيع هذه الاستثمارات في القطاعات التي سوف يتم تخصيصها والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع به المستثمر الأجنبي.

٥ -العمل على توضيح المجالات والفرص الاستثمارية في دول المجلس عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية في سفارات دول المجلس في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

٦ - تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية (زيادة وتنويع الصادرات ، تدريب وتوظيف العمالة)، ونقل التقنية والبحث والتطوير.

المراجع :-

١-الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة) : الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا،٢٠٠٧،ص ص ٧-٩

- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس(نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)،جامعة فيلادلفيا،كلية العلوم الإدارية والمالية،عمان،الأردن، ٤-٥ يوليو٢٠٠٧، ،ص ص٧-٩ .

٢-الإسكوا، ٢٠٠٧:الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٩،ص ص٢٥-٢٩ .

٣-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدارات ١٩٩٩ ، الكويت،ص ص٢-٣ .

هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩،ص٧-١١.

٤- فيصل حبيب حافظ:دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٤، ص ص١٤-١٩

٥-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، مرجع سابق، ص ص٤-٥

- مصطفى بابكير: تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٠٠٤، ص١٨-١٩ -٢٥-٢٧ .

٦- صائب حسن مهدي:الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق ،المجلد ١١، العدد٣، ٢٠٠٩، ص ص١١٣-١٢٥ .

٧- فريد كورتل ، عبد الكريم بن عراب: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، مرجع سابق ،ص ص٧-١٠ .

٨- أميرة حسب الله محمد : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة.(تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة،٢٠٠٥،ص ص٥٦-٦٧.

- سستيف أونيو: الاستثمار الأجنبي المباشر " التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي"، المعهد. العربي للتخطيط،الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٠٠،ص ص٨-١١ .

٩-أحمد زكريا صيام:آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة،الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افر يقيا بجامعة الشلف، الجزائر،العدد الثالث(٣)ديسمبر٢٠٠٥،ص ص٨١-٩٦

- زيدان محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال،نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال افر يقيا بجامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول(١) السداسي الثاني ١١٩،٢٠٠٤-١٣١

10- Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup Malan,: Determinants of Direct Foreign Investment and its Connection to Trade, United Review, United Nation, New York and Geneva 1994,pp.65-68

11- Singh, H, and Jun,W,:"Some New Evidence of Determinations of Foreign Direct Investment In Developing Countries" ,World Bank, Working Paper,1995.
12-Katrakilidis C.P.,: "Macroeconomic Environment and Foreign Direct Investment Nrt Flow: An Empirical Approach", RISEC, I,1997, (44), pp. 375-389.
13- Saskia K.Swilhelms (1998): The investment FDI and its determinants in emerging economies, Washington, United States Agency for International Development, July 1998, pp :28-34. See Web site: www.eagerprojet. Com.
14- Jiho, Jang and You,Seungkwan,:"Does Political Instability Matte ? Political Instability as Determinant of Us Foreign Direct Investment in Korea,1977-1991." Presented at the Southern Political Science Association,Savannah,GA,November1999.pp.16-20
15- Selin Sayek , 1999,: Dissertation thesis, Foreign Direct Investment and Inflation: Theory and Evidence. Duke University.1999,pp.81-84
16- Mallampally, P. and Sauvant. K,: "Foreign Direct Investment in Developing Countries", Finance and Development Magazine, March 1999.pp.18-21
17- James and Francisco :Foreign Investment and Productive Efficiency: The Case of Mexico," Journal of Industrial Economics, Blackwell Publishing, vol. 35(1) September,2000, pages 97-110
18- Yang, Groenewold and Tcha, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Australia", the Economic Record, V.76, N. 232, M. 2000, pp,45-54.
١٩- محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سوريا، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٣) ،٢٠٠٦ ،١٦٤ص ص-١٦٨
- جيل، برتان: الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، بيروت، منشورات عويدات، ط٢ ،١٩٨٢،ص٥٣
٢٠- أونيو، ستيف: الاستثمار الأجنبي المباشر ، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق،ص ص١٢ -١٦
٢١- أبو قحف، عبد السلام: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص١١٦-١١٨.

٢٢- هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مرجع سابق،ص ص ٤٢-٥٤-٥٦.
٢٣- أحمد عبد الرحمن أحمد: مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، ص ص ١٣٣- ١٣٧
٢٤- تميم بيومي، جابرييل ليبوورث: الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، أيلول / سبتمبر، ١٩٩٧، ص ص ٦-١٣.

٢٥- أحمد عبد الرحمن أحمد: مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية،مرجع سابق، ص ص ١٣٦-١٤٠.
٢٦- نفس المرجع السابق،ص ١٤٢.
٢٧- عبد المنعم السيد علي، وسعد فتح الله: الاستثمار الأجنبي في الأردن، حجمه وهيكله واتجاهاته وأثاره التنموية، المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة اربد الأهلية، الأردن، ٢٠٠١،ص ص ٤٦-٥٥
- هيّل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٦٠
- محمود حسين مطر:نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت،العدد٥٩ ،١٩٨٩،ص ص٩٤-٩٦
28- Tun,Wai and Wang,Chorng-Huey:"Determinants of Private Investment In Developing Countries."The Journal of DevelopmentStudies,Vol.19,no.1,1982,pp.19-35.
29- Aizenman, J:, Foreign Direct Investment as A commit rate Mechanism in the Presence of Managed trade, National Bureau of Economic Research, No. 41,June, 1992.
30- Salts, I.S,: "The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third World: Theory and evidence," Revista International
the Sciences Economic and Commercial. PP. 617-633, 1992.
31- Zeine Albdin, Abdel, Raham, 1994,: The Role of Foreign Direct Investment in Islamic countries, Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, Vol 15, N03 – 4 .
32- Pfaffermay, M :"foreign direct investment and exports : a time series approach" Applied Economics, 26, 1994, pp 337-351.
33- Rubio, O. and Rivero. S,: "An Econometric Analysis of Foreign Direct Investment in Spain 1964 -89", Southern Economic Journal, Vol. 61, Issu: 1,July 1994.pp,110-116
34- Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang (1995),: "The Role of Foreign Direct Investment in China's Post 1978 Economic Development", World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain, pp. 698-702.
٣٥- خليل محمد خليل: الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية، المجلة العلمية التجارية،، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، العدد ١، ١٩٩٥، ص ص٤٤-٦٠
36- Kokko, A., Tansini, R. and M. C. Zejan (1996),: " Local Technological Capability and Productivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manufacturing Sector", The Journal of Development Studies, Vol.32, No.4, April, pp.602-610

37- :Bala Subramanyam: The Effects of FDI and Public Expenditure on Economic Growth:From Theoretical Model to Empirical Evidence GSICS Working Paper Series No. 2 ,November 2006, Graduate School of International Cooperation Studies ,Kobe University,pp,1-12

38- Hong, K. (1997),: "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990", Journal o f Economic Development, Vol. 22, No. 1, June, p. 88.

39- Aitken, B., Hanson, G. H. and A. E. Harrison (1997),: "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior", Journal of International Economics, Vol. 43, El Sevier Science B.V, pp. 103-110.

40- Bisat, A., El-Erian, M. A. and T.Helbing, "Growth Investment and saving in the Arab Economies", IMF Working Paper, Wp/97/85, IMF, July, 1997, P.19.

41- Richardson, P., "Globalization and Linkges : Macro-structural Challenges and Opportunities" , OECD Working Paper, N0.181, ORCD/(97) 47, Paris., 1997, p.19

42- Borensztein. E, and Gregorio. J, and Lee. J. W.: "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth". Journal of International Economics, June 1998. PP 115- 135

43- Shah, Alam, MD,:" Foreign Direct Investment and Economic Growth of Indi and Bangladesh: A Comparative Study", The Indian Journal of Economics, Issue No. pp2-14,2000.

44- Thomson, S., "Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development", Working Papers on International Investment, OCED, 1999, pp.25-26.

45- Agosin, M. R. Mayer,: "Foreign Investment in Developing Countries Does if Crowd in domestic Investment", UNCTAD discussion Papers, No, 145, February, 2000, pp, 11-15.

٤٦- منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية:الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المتوقعة على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص٢-٤ .

٤٧- أميرة حسب الله محمد : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، مرجع سابق، ص ص٢٠٥-٢١٩

48- Marouane ALAYA : FDI AND GROWTH IN THE SOUTH COUNTRIES OF THE MEDITERRANEAN BASIN ,C.E.D, University of Bordeaux IV,2006,pp.19-23